- تنظيم المسوحات الأثرية :

- أن تسجيل المواقع الأثرية يتطلب من علماء الآثار القيام بأجراء مسح اثرى شامل " Comperhensive Archaeological Survey " يشمل كل المقاطعات الألمانية . فالمسح الأثري يعتبر من المتطلبات الأساسية لحماية وصون مواقع التراث الأثري وخاصة تلك التي تتعرض لمخاطر ومهددات بشرية وطبيعية. إن إدارة التراث الأثري في المقاطعات الألمانية تقوم بإجراء مسح أثري مكثف ومنتظم وذلك بغرض تسجيل كل المواقع الأثرية في الخارطة الأثرية لكل المقاطعات . هذا المسح يتم بواسطة تقنيات متطورة جداّ وطرق وأساليب غير مدمرة مثل (المسح الجوي Air photography والمسح الجيوفيزي geophysical survey) . هذه الطرق والوسائل المتقدمة والمتطورة والغير مدمرة لمواقع التراث الأثري الألماني ساعدت كثيراً في تحجيم الدمار والتقليل من تدهور هذه المواقع.

- الجمهور الألماني وعلاقته بالآثار :

- لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي ظهور الشعور المتنامي بين الجمهور الألماني تجاه الماضي والآثار والتاريخ وخاصة التراث الأثري الذي حظي بإهتمام كبير من قبل المواطن الألماني . وهذا الاهتمام بالتراث يعزي للعديد من العوامل منها :

- 1. صدور الكم الهائل من الكتب التي تهتم بالتعريف بالآثار وأهميتها .

- 2. السياحة ودورها في بروز إتجاه قومي يهتم بالآثار وحمايتها والحفاظ عليها بإعتبارها مصدراًمهما لكتابة التاريخ ، ولدورها في المساهمة في زيادة الدخل القومي ، هذا بالإضافة إلي دورها في إذكاء روح الوطنية القومية والانتماء لدي المواطن الألماني .

- 3. رسالة و دور المتاحف والعروض الخاصة عن الآثار، والإعلان والترويج عن أهمية الآثار في وسائل الأعلام المختلفة، وكتابات الآثاريين في الصحف عن الموارد الثقافية كان لها جميعاً الدور المهم بالتعريف عن الآثار وأهميتها ومن ثم صونها وحمايتها .

- 4. الدور الفعال الذى اطلعت به برلمانات المقاطعات من وضع للتشريعات الثقافية والمصادقة عليها بصورة موضوعية وعاجلة.

- 5. الدورالذى قام به السياسيون في إبراز قيم ومعاني ودلالات التراث الأثري الألماني ، الامر الذى شجع إيقاظ الضمير الوطني تجاه البلاد والانتماء إليها ولماضيها وتاريخها وإرثها الحضاري .

- إن إهتمام الشعب الألماني ممثلاً في قطاعاته الشعبية ومؤسسات الدولة الثقافية والبرلمانات والسياسيون كان له الأثر الواضح بالتعريف بالتراث الأثري الألماني وحمايته وصونه والحفاظ عليه ، وذلك إدراكا من هذا الشعب لاهمية تراثه الأثري ، الذي هو رمز حضارتهم وتاريخهم وثقافتهم وماضيهم .بالرغم من الجهود التي بُذلت من أجل تنمية وتطوير الموارد الثقافية (التراث الأثري) في مقاطعات ألمانيا المختلفة ، إلا أننا نلاحظ أن هنالك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه إدارة الموارد الثقافية ممثلة في مشكلة تمويل البحوث والدراسات الأثرية, والازدواجية في طبيعة النظام الإداري في المقاطعة الواحدة .

- ختاماً ، يمكن القول بأن النظام المتبع في إدارة الموارد الثقافية في ألمانيا قد ساهم كثيراً في حماية وصون التراث الأثري وذلك لتضافر وتكامل الجهود الرسمية (الدولة) ممثلا في دستورها الفدرالي ، الذي ينص علي حماية الموارد الثقافية وكذلك تشريعات المقاطعات الألمانية التي تشدد أيضا علي مبدأ الحماية والمحافظة علي التراث الأثري وذلك بالعمل علي تطوير هذه التشريعات وتعديلها من أجل المواكبة والمواءمة مع التشريعات الإقليمية والعالمية في مجال إدارة التراث الأثري . كذلك ساهم الجمهور الألماني والباحثون في مجال التاريخ وتاريخ الفن والآثار في التعريف بالتراث الأثري وأهميته التاريخية والثقافية والعمل علي حمايته وصونه , هذا بالإضافة إلي دور الأعلام فى التعريف بالاتراث الاثرى.